موسم حصاد نصف سنوي إيجابي للمساهمين.. وشركتان أقرتا توزيع أسهم منحة مجانية

265 مليون دينار توزيعات نقدية لـ 8 شركات مدرجة في النصف الأول

■ «بيت التمويل» في صدارة توزيعات الأرباح النقدية بقيمة 172 مليون دينار ■ «مزايا» و«إنجازات» وزعتا أسهم منحة مجانية بـ 2,5٪ و2٪ على التوالي

شريف حمدي

أقرت 10 شركات كويتية مدرجة في بورصة الكويت توزيعات نقدية ومنحة للمساهمين بعد أسدال الستار عن موسم الحصاد نصف السنوي لعام 2025، وذلك بإقرار مجالس إدارات 8 بنوك وشركات مدرجة ضمن قوائم السوقين الأول والرئيسي توزيعات نقدية بقيمة 265 مليون دينار، فيما أقرت شركتين توزيع أسهم منحة مجانية.

والتوزيعات المرحلية، هي عبارة عن أرباح تقوم الشركات بتوزيعها على المساهمين خلال فترات مالية أقل من سنة، مثل ربع السنوية أو نصف السنوية، وتكمن أهميتها في جذب المستثمرين من خلال توفير عوائد دورية، ما يزيد من جاذبية الشركة الموزعة كوجهة استثمارية، كما تعزز هذه التوزيعات ثقة المستثمرين، حيث تعبر عن قدرة الشركة الموزعة على تحقيق أرباحا وتمتعها باستقرار مالي، فضلا عن انها تعكس أداء ماليا جيدا للشركة الموزعة.

وتهدف الشركات الموزعة فصليا من تطبيق هذه السياسة، تحديد المعايير المنظمة لتوزيع أرباح الشركة، بالشكل الذي يسهم في تحقيق توازن بين توزيع أرباح مستدامة للمستثمرين وتعزيز قدرة الشركة لتحقيق أهدافها لتنمية أعمالها.

ومن ضمن مميزات التوزيعات الفصلية على مستوى سوق الأسهم، أن هذه التوزيعات تسهم في زيادة حجم التداول بالبورصة، حيث تشجع المستثمرين على شراء وبيع الأسهم للاستفادة من التوزيعات في تواريخ الاستحقاق.

وتأتي هذه التوزيعات النقدية والأسهم المنحة لتشكل محفزا مباشرا للنمو في سوق المال الكويتي، حيث تعكس قدرة الشركات المدرجة على توليد أرباح قوية ومستدامة، ما يعزز ثقة المستثمرين ويحفزهم على زيادة استثماراتهم، فالسياسات الموزعة بانتظام تعتبر مؤشرا إيجابيا على استقرار الشركات وقدرتها على مواجهة تحديات السوق، ما يسهم في تعزيز البيئة الاستثمارية بشكل عام.

كما أن هذه التوزيعات تمثل دعما ملموسا للمساهمين، فهي ليست مجرد أرباح فورية، بل هي وقود يحفز السوق على النشاط ويعزز من تداول الأسهم، ما يخلق ديناميكية اقتصادية قوية، فمع استمرار الشركات في توزيع الأرباح بانتظام، فإن ذلك يرسخ ثقافة الاستثمار طويل الأمد ويزيد من جاذبية السوق أمام المستثمرين المحليين والدوليين على حد سواء.

وعلاوة على ذلك، فإن التوزيعات نصف السنوية والمرحلية تعمل على تعزيز العلاقة بين الشركة ومساهميها، حيث يشعر المستثمرون بأنهم شركاء حقيقيون في نجاح الشركة، وهذه العلاقة المبنية على الثقة والاستقرار المالي تشجع على نمو رأس المال في السوق وتدعم تطوير مشاريع مستقبلية، لتكون التوزيعات عنصرا محوريا في دفع عجلة الاقتصاد الوطني نحو المزيد من الاستقرار والنمو.

ورصدت «الأنباء» الشركات التي كشفت عن توزيعات نقدية ومنحة، وكانت التفاصيل وفقا لبيانات رسمية على موقع البورصة كالتالي:

● قرر بيت التمويل الكويتي توزيع 10 فلوس نقدا، بإجمالي قيمة توزيعات 172,04 مليون دينار تشكل 65٪ من إجمالي التوزيعات النقدية التي قامت بها 8 شركات البالغة 265 مليون دينار.

● قررت شركة الاتصالات المتنقلة «زين» توزيع 10 فلوس نقدا، لتحل بالمرتبة الثانية من حيث قيمة التوزيعات النقدية بنهاية النصف الأول من العام الحالي.

● اعتمد مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي توزيعات بواقع 12 فلسا بإجمالي قيمة 23,6 مليون دينار ليحل ثالثا بين البنوك والشركات الـ 8 التي أعلنت عن توزيعات نقدية فصلية.

● شركة أولاد علي الغانم للسيارات قررت توزيع 26,8 فلسا نقدا على مساهميها.

● قرر مجلس إدارة شركة جي اف اتش توزيع 2٪ نقدا.

● أعلنت شركة نور للاستثمار عن توزيعات نقدية 10 فلوس بقيمة 5,1 ملايين دينار.

● كشفت شركة «بيوت» عن توزيعات 13,5 فلسا بقيمة تتجاوز 4 ملايين دينار.

● أما شركة الصفاة للاستثمار فأعلنت عن توزيع 5 فلوس بواقع 1,6 مليون دينار.

● قامت شركة المزايا القابضة بتوزيع أرباح أسهم منحة مجانية من أسهم الخزينة بنسبة 2,5٪ وذلك على المساهمين المقيدين في سجلات الشركة الأم كما في تاريخ الاستحقاق المحدد له يوم 28 أغسطس 2025 والتي سوف يتم توزيعها بتاريخ 9 سبتمبر 2025 كل حسب نسبة ما يملكه من أسهم، وسيتم قيد أثر هذه التوزيعات عند تنفيذها عن طريق تخفيض الأرباح المرحلة بمبلغ 884,68 ألف دينار دون أن يترتب على ذلك زيادة في رأس مال الشركة الأم أو زيادة في عدد الأسهم المصدرة بتاريخ استحقاق تلك التوزيعات.

● قامت شركة انجازات للتنمية العقارية بتوزيع أرباح أسهم منحة مجانية من أسهم الخزينة بنسبة 2٪ وذلك على المساهمين المقيدين في سجلات الشركة كما في تاريخ الاستحقاق.

71٪ منها لـ «البنوك» بـ 882,2 مليون دينار

1,24 مليار دينار أرباح الشركات المدرجة في 6 أشهر

سجلت الشركات المدرجة في بورصة الكويت والتي أعلنت نتائجها المالية، أرباحا خلال الأشهر الـ 6 الأولى من العام الحالي بقيمة 1,24 مليار دينار مقابل 1,44 مليار دينار بالنصف الأول من عام 2024، إذ شهد النصف الأول من العام الحالي ارتفاعا بأرباح 7 قطاعات من أصل 13 قطاعا. وواصل قطاع البنوك اقتناص النصيب الأكبر باستحواذه على 71,06٪ من أرباح شركات السوق بقيمة 882,22 مليون دينار، ويتبعه قطاع الخدمات المالية بحصة 17,32٪ بنحو 215 مليون دينار، ثم الاتصالات بـ 14,49٪ بنحو 180 مليون دينار، والخدمات الاستهلاكية بنسبة 4,86٪ بنحو 60,34 مليون دينار والتأمين بنسبة 3,8٪ بنحو 47,15 مليون دينار. وأظهرت البيانات أن 10 شركات مدرجة بينهم 6 بنوك سجلت أرباحا بـ 1,08 مليار دينار خلال النصف الأول من عام 2025، بحصة 86,84٪ من أرباح الشركات المعلنة، وقاد الأرباح بيت التمويل الكويتي وبنك الكويت الوطني بقيمة 342,15 مليون دينار و315,26 مليون دينار على التوالي، و«زين» بـ 121,19 مليون دينار، والتجاري بـ 60,36 مليون دينار، وبوبيان بـ 52,3 مليون دينار، والمباني بـ 50,3 مليون دينار، واوريدو بـ 41,68 مليون دينار، والصناعات الوطنية القابضة بـ 39,12 مليون دينار والأهلي بـ 31,73 مليون دينار والخليج بـ 24,04 مليون دينار.

يلغون الخدمة ويعيدون تفعيلها.. ليتجاوزوا الحد الأقصى المسموح للتحويلات اليومية

«المركزي» رصد المتلاعبين بـ «ومض».. والبنوك تتجه لحلول صارمة

البنوك تضبط إعدادات الخدمة بما لا يسمح بتجاوز حدود وسقف العمليات المتفق عليها

علي إبراهيم

في خطوة تهدف لتعزيز الرقابة على النظام المالي، كشف بنك الكويت المركزي عن رصد عدة حالات لمتلاعبين بالحدود اليومية المعتمدة لاستخدام خدمة الدفع الآني «ومض»، وأشار «المركزي» في تعميم اطلعت عليه «الأنباء» أنه رصد تجاوزا في الحدود اليومية المعتمدة لاستخدام خدمة ومض من بعض العملاء الذين عمدوا إلى تجاوزها من خلال أساليب متكررة تضمنت إلغاء الاشتراك بالخدمة وإعادة التسجيل فيها، أو إلغاء الاشتراك بالخدمة المصرفية عبر الهاتف المحمول وإعادة تفعيلها.

ويظهر التعميم الصادر عن «المركزي» أن هذه الأساليب كانت تمكن بعض العملاء من الاستمرار في تنفيذ عمليات مالية تتجاوز الحدود المقررة، وهو ما يشكل تجاوزا مباشرا لإجراءات ضبط الاستخدام والرقابة المصرفية.

وتظهر المعلومات أن عملية التلاعب هذه لا تؤدي بالضرورة إلى فتح الحدود من جديد بشكل تلقائي، إلا أنها تكشف نقاط يجب الانتباه لها في أنظمة التحكم الحالية، ما دفع «المركزي» إلى مطالبة البنوك المشاركة في خدمة «ومض» بوضع آليات دقيقة تضمن الالتزام الصارم بالحدود اليومية والسقوف المالية المتفق عليها.

في هذا الإطار، أصدر البنك المركزي تعميما رسميا للبنوك، حمل رقم 2025/585 بشأن مشروع خدمة الدفع الآني يحدد مسؤولياتها تجاه ضبط إعدادات «ومض» بحيث تمنع أي تجاوز للحدود، مع إيجاد آلية مناسبة للعودة إلى الحدود اليومية المقررة لاستخدام الخدمة، وإيقاف أي عمليات تحويل أموال من قبل العملاء الذين يخالفون هذه الحدود.

ويؤكد التعميم أن الالتزام بهذه الإجراءات يشكل جزءا من حرص المركزي على سلامة النظام المالي وحماية المستخدمين من أي استغلال أو إساءة لاستخدام الخدمة.

وتأتي هذه الخطوة ضمن سياسة أشمل للمركزي، سبق أن عمم خلالها على البنوك الالتزام بمستند القواعد والتعليمات المعتمدة لمشروع خدمة الدفع الآني. ويشمل ذلك إجراءات الربط الآلي للمشروع، وضبط سقوف العمليات، وتحديد حد التسوية اليومي بما يضمن توفير السيولة الكافية في حساب البنك لدى المركزي، لتغطية العمليات اليومية والأسبوعية، بما فيها تلك المنفذة خلال العطلات والإجازات الرسمية.

ويظهر التعميم الصادر عن المركزي أن رقابته كشفت أن أكثر أساليب التلاعب شيوعا تتم عبر إلغاء الاشتراك في الخدمة وإعادة تفعيلها، وهذه الطريقة تسمح لبعض العملاء بالالتفاف على القيود اليومية، حيث يتمكنون من إعادة ضبط حدود استخدام الخدمة مؤقتا، وبالتالي تنفيذ عمليات مالية إضافية خارج السقف اليومي المقرر.

وتخضع خدمة الدفع الآني «ومض» لحدود دقيقة تهدف لتنظيم عمليات التحويل المالي وحماية المستخدمين:

- الحد الأدنى للعملية الواحدة: 1 دينار
- الحد الأقصى للعملية الواحدة: 1000 دينار
- الحد الأقصى للمبلغ الإجمالي في اليوم الواحد: 3000 دينار (مع عدم تحديد عدد العمليات اليومية)
- الحد الأقصى للمبلغ المسموح إرساله شهريا: 20 ألف دينار ويعتبر الالتزام بهذه الحدود شرطا أساسيا لضمان نزاهة العمليات المالية والرقابة عليها، ويأتي التعميم الأخير في إطار تعزيز هذه الرقابة وحماية النظام المصرفي من أي تجاوزات محتملة.

«المركزي» الكويتي السابع عربياً والـ 67 عالمياً

أكبر 10 بنوك مركزية بالعالم.. أصولها تتجاوز 29,15 تريليون دولار

كشفت بيانات معهد صناديق الثروة السيادية «SWF»، عن امتلاك أكبر 10 بنوك مركزية في العالم إجمالي أصول تتجاوز نحو 29,15 تريليون دولار، حيث يتصدر القائمة الاحتياطي الفيدرالي الأميركي بإجمالي أصول تتجاوز 7,11 تريليونات دولار، فيما حل ثانيا بنك الشعب الصيني مع حجم أصول يتجاوز بقليل الـ 6 تريليونات دولار.

وحل بنك الكويت المركزي في الترتيب السابع عربيا والـ 67 عالميا، فيما تصدر البنك المركزي السعودي الترتيب عربيا وشرق أوسطيا ليحل في المركز الـ 18 عالميا، وجاء البنك المركزي العراقي في الترتيب الثاني عربيا والـ 39 عالميا، والبنك المركزي المصري في المركز الثالث عربيا و44 عالميا.

وفي المرتبة الرابعة عربيا والـ 47 عالميا جاء مصرف لبنان، وحل مصرف قطر المركزي في المركز الخامس عربيا والـ 54 عالميا، وتلاه البنك المركزي اليمني في المرتبة السادسة عربيا والـ 65 عالميا، وفي المركز الثامن عربيا جاء البنك المركزي الأردني محتلا المركز الـ 80 عالميا، وحلت سلطة النقد الفلسطينية بالمركز التاسع عربيا والـ 81 عالميا، وفي المرتبة العاشرة جاء البنك المركزي العماني محتلا المرتبة الـ 86 عالميا، وحل مصرف البحرين المركزي في المرتبة الـ 11 عربيا والـ 88 عالميا.

وبالعودة إلى ترتيب أكبر 10 بنوك مركزية عالميا من حيث حجم الأصول، فقد حل بنك اليابان في المرتبة الثالثة بأصول 5,257 تريليونات دولار، معبرا بشكل واضح عن ثالث أكبر اقتصاد عالمي، ويعبر الترتيب بصورة واضحة عن قوة الاقتصادات العالمية، حيث يأتي رابعا «دويتشه بوندسبنك» الألماني، لكن مع فارق كبير بحجم الأصول يصل إلى 2,77 تريليون دولار.

وفي خضم هذا الترتيب للاقتصادات العالمية وقوة العملات في التجارة الدولية والاحتياطيات يخترق «نورجس بنك» المركزي النرويجي القائمة مع أصول بقيمة 1,79 تريليون دولار بدون هذا الترتيب الاقتصادي القوي، حيث تعتمد الدولة الاسكندنافية على فوائض مبيعات النفط والغاز في مراكمة الاحتياطيات.

والمفاجأة الكبرى في الترتيب كانت لـ «المركزي الأوروبي» والذي يحتل المركز الـ 13 عالميا، كما لا يتماشى ترتيب «بنك الاحتياط الهندي» مع ترتيب اقتصاد الدولة الآسيوية الناشئة، حيث يحتل المركز الـ11 عالميا.

وتضمنت المراكز الخمس المتبقية في قائمة أكبر 10 بنوك مركزية عالميا، كلا من «بنك فرنسا» بأصول 1,76 تريليون دولار، يليه «بنك إيطاليا» 1,38 تريليون دولار، ثم «بنك إنجلترا» بأصول 1,09 تريليون دولار، و«المركزي الأسباني» 1,05 تريليون دولار، والبنك الوطني السويسري 915 مليار دولار.